مقدمة:

يمثل الاقتصاد أحد التخصصات العلمية التي تعمل على فهم سلوك الإنسان من الناحية الإقتصادية، لتميّزه بخصائص تجعل منه دراسة تحليلية للممارسات والسلوكات الاقتصادية، من خلال أهدافه التي تعكس المحاولات النظرية والتطبيقية لتحليل وفهم القضايا الاقتصادية والمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد، والجوانب المتعلقة به، وللإحاطة بالمحتوى التعريفي لهذا العلم وقد جاءت هذه المحاضرة لتعريف الطالب بماهية علم الاقتصاد من حيث: المفهوم، الخصائص، أهداف علم الاقتصاد وأهميّته، وكذا موضوع دراسته ومنهج بحثه.

الوحدة الأولى: مدخل الى علم الاقتصاد

1- مفهوم علم الاقتصاد:

تدل كلمة اقتصاد لغويا على"حسن التصرف في استخدام الموارد المحدودة والنادرة نسبيا، وتعني الكلمة اقتصاد المنزل والدولة.

هذا فيما يخص كلمة اقتصاد، أما علم الاقتصاد فهناك تعاريف كثيرة لهذا العلم، فعرّف على أنّه:

أ- ***علم الاقتصاد هو "علم الثروة":*** ساد هذا التعريف في أوروبا إبان الثورة الصناعية أين تمحور حول إنتاج الثروة كتعريف **(أدم سميث)**: هو العلم الذي يدرس أسباب وكيفية زيادة ثروة الأمم".

ب- **علم الاقتصاد هو علم الرفاهية:** وفقا لهذا الاتجاه فإن علم الاقتصاد يهتم بتحقيق الرفاهية ويذكر **(بيجو)** على أنه" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية".

ج- ***علم الاقتصاد هو علم الندرة النسبية أو علم الإختيارات الفعّال:*** وفقا لهذا الاتجاه فإن علم الاقتصاد هو كيفية تسيير ندرة الموارد بالمجتمع، وفي هذا الاتجاه يعرف **(مانكو Mankiw)** علم الاقتصاد على أنّه: " العلم الذي يتناول كيفية إدارة المجتمعات لمواردها النادرة" وهنا تدل الإدارة على حسن التصرّف.

ونجد **(أوسكار لانجه Oskar Lange)** يرى أن علم الاقتصاد " هو العلم الذي يبحث في تنظيم وتسيير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية النادرة نسبيا في المجتمع وذلك بهدف إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة".

د- **علم الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج:** وفقا لهذا الاتجاه يدرس علم الاقتصاد العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع وعوائد عوامل الإنتاج، من منظور الظواهر الاقتصادية هي ظاهرة اجتماعية، ومن هنا يعرفّ علم الاقتصاد على أنّه: "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع (المادية والثقافية).

2- خصائص علم الاقتصاد:

يتميّز علم الاقتصاد بمجموعة من المميزات الدالة عليه، وتشمل:

✓ دراسة منهجية للمعرفة والحقائق ودراسة لجميع النظريات والحقائق المتعلقة بكل من لاقتصاد الجزئي والكلي بجمعهما وتحليلهما بشكل منهجي.

د عطية مدخل الى علم الاقتصاد

- ✓ تناوله العلاقة المتبادلة بين السبب والنتيجة.
- ✓ اختصاصه بمصطلحات اقتصادية تميّزه عن غيره من أنواع العلوم، وخاصة مصطلحات العرض والطلب فهي تقترن بالاقتصاد فقط.
- ✓ استنباط القوانين الاقتصادية الخاصة بالاعتماد على نظرياته.
- ✓ الاهتمام بالعملية الإنتاجية لضمان توفير الخدمات والسلع.
- ✓ التركيز على ماهية السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما وكيفية انتاجها وتوزيعها بين فئات المجتمع وشرائحه.
- ✓ علم يختص بدراسة سلوك الإنسان الاقتصادي بانتهاج أساليب علمية بحتة في وضع النظريات التي تفسر كافة الممارسات والتعاملات فيه.

3- أهداف علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات أساسي، وهي:

- ✓ فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق.
- ✓ التنبؤ بسلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المستقبلي، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فهدف علم الاقتصاد كغيره من العلوم هو محاولة معرفة الواقع والظروف الاقتصادية في المستقبل، بناء على طرق ونماذج معينة تمكّنه من التنبؤ بما ستكون عليه حالة تلك المتغيّرات مستقبلا، وذلك من خلال معرفة اتجاه ومعجل تطوّر ونمو تلك الظواهر وتحليل الظروف المحيطة بها والعوامل المؤثرة فيها، ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك نجد مثلا تحليل السلاسل الزمنية، تحليل الانحدار، معاملات الارتباط وغيرها.
- ✓ ضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة، أي تغيير معدل واتجاه نمو الظواهر أو القضاء عليها ومنعها من الظهور إذا كانت في غير صالح الإنسان كالأزمات الاقتصادية، أو تشجيعها وتنميّتها إذا كانت ظاهرة إيجابية كالنمو الاقتصادي، ويتم الضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية من خلال التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة.
- ✓ فهم وتفسير السلوك الاقتصادي والتنبؤ به، أي ذلك السلوك الخاص بسعيه لتلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد النادرة نسبيا.
- ✓ التعرّف على المشكلة الاقتصادية ومعالجتها (التخفيف من حدّتها)، أي البحث عن الأساليب والطرق المثلى لمعالجة تلك المشكلة.
- ✓ فهم وتفسير العلاقات الاقتصادية (بين الإنسان والإنسان، الإنسان والطبيعة).
- ✓ البحث في سبل التنمية الاقتصادية وعوامل تحقيقها وطرق تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.
- ✓ فهم وتفسير المشكلات والأزمات الاقتصادية وحلّها ومعالجتها.
- ✓ التعرّف على العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر وتفسيرها.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

4- أهمية علم الاقتصاد:

تنبع أهمية علم الاقتصاد من كونه حقل من الحقول العلمية التي يتم توظيفها في كل مجالات الحياة، على مستوى الموارد، الأفراد، الدول والمؤسسات، وتبرز أهميته في كونّه:

- يساعد على الفهم الكامل لكافة الأمور التي تطرأ على الأسواق.
- يحدد آلية التعامل والتوزيع المناسب للموارد المتاحة.
- يضع حدودا واضحة لمدى تدخل الحكومة في الاقتصاد.
- يساعد على الفهم والإحاطة بكافة الأسباب التي تقف بصورة مباشرة وراء مختلف الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة، تدني معدل النمو الاقتصادي، الهجرة وغيرها).
- وضع التوقعات المختلفة للمستقبل، إذ يساعد على التنبؤ بالتوقعات المختلفة التي تساعد بدورها صناع القرار في معرفة النتائج المتوقعة.
- يساعد على تحقيق الكفاءات الاجتماعية في الدولة وذلك عن طريق التوزيع الأمثل للموارد المختلفة في المجتمع مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف والفوائد.

5- موضوع علم الاقتصاد ومنهج بحثه:

5-1- موضوع علم الاقتصاد:

إن موضوع علم الاقتصاد هو"المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكوّنة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان (إذ يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، وكذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة باستمرار والوصول إلى تحقيق رفاهيته)، فمشكلة الندرة وطرق مواجهتها مدخل أساسي لإدراك هذه العلاقة المزدوجة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

وإذا ما رجعنا إلى فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي)فإننا نحصر موضوع الدراسة والبحث في ما يلي:

- يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي لوحدة فردية من الوحدات الاقتصادية كالمستهلك أو المنتج، ومن خلال ذلك فهو يوفر رؤية واضحة عن السلوك الفردي والاجتماعي بما يسمح بفتح قنوات التغذية الراجعة، وتوفير مؤشرات لمتخذي القرار في القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على قياس واختبار التغيّرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي والتشغيل ومتوسط الأسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية، ويقوم كذلك بتفسير وتحليل التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل، ويقترح سياسات مواجهتها ومعالجتها إن أمكن ذلك.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

- كما يقوم علم الاقتصـاد على معالجة المشـكلة الاقتصـادية، ويقوم كذلك بتحديد احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لتلبية رغباتهم، بتحديد كمية الإنتاج ونوعيّته، ومن خلال تنظيم العملية الإنتاجية، كما يقوم بوضـع معدل النمو الاقتصـادي بما يضـمن مواكبة الزيادة المسـتمرة في عدد السـكان، يهتم كذلك بظاهرة الفقر والبطالة وتحسين أسلوب الإنتاج، مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

2-5- منهج البحث في علم الاقتصاد:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظريته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون طريقتان أساسيتان للبحث في علم الاقتصـاد والوصـول إلى القوانين والتصـرّفات التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية، وهما: الطريقة الاستنباطية "التجريدية"، والطريقة "الاستقرائية الواقعية أو التجريبية، وتستعين كل من طريقتي البحث بأساليب متعددة تجعلنا نصل إلى القوانين والنظريات الاقتصادية التي تتفق مع الواقع مثل الأسلوب التاريخي وأسلوب التحقيق والأسلوب الإحصائي والأسلوب الرياضي وأسلوب التجريد.

أ- **المنهج الاستنباطي (التجريدي):** وفقا لهذا المنهج يبدأ الاقتصادي في أخذ فروضا أساسية عامة أو عددا من المقدمات يفترض صـحتها لأنّها تقوم على حقائق يعلمها أو مسلم بها في علوم أخرى، ثم يصـل من واقع هذه الفروض بالتسلسل إلى فروض ونتائج أخرى مثال: القول بأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر نفع ممكن أو أن المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح فعلي أساس هذه الفروض والمقدمات نصل إلى قانون يحكم هذه الظاهرة موضـوع البحث، ولقد تم اسـتخلاص الكثير من القوانين والنظريات الاقتصـادية باتباع هذه الطريقة كنظرية الطلب ونظريات التوزيع، وتعد المدرسـة الكلاسـيكية على رأسـهم أدم سـميث، ريكاردو، جون سـتيوارت ميل ومالتس أول من اسـتخدموا الطريقة الاسـتنباطية، إذا كانت هذه المدرسـة تبني نتائج أبحاثها على تعميمات معينة كافتراض أن السلوك الإنساني قائم على المصلحة.

ب- **المنهج الاستقرائي (الواقعي):** تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الوقائع أو إجراء التجارب بالنسبة لعدد كبير من الحالات ثم الانتقال من هذه المشاهدة إلى استخلاص المبادئ العامة من أجل الوصول إلى القانون العام الذي يحكم هذه الوقائع، فمثلا نلاحظ أن أثمان السـلع في البلاد المختلفة كثيرا ما ترتفع إثر زيادة كمية

النقود فيها، ولاشك أن استقرائنا للوقائع الخاصة بتحركات الأثمان وبحركة النقود يوحي بوجود مبدأ عام هو وجود صلة بين مستوى الأثمان وبين كمية النقود في الدولة وأن ازدياد هذه الكمية يؤدي مع توافر ظروف معينة إلى ارتفاع الأسعار، وقد استخدم كثير من الاقتصاديين هذا الأسلوب للوصول إلى القوانين والنظريات الاقتصادية، فعن طريق ملاحظة الواقع قدم مالتس نظريته في السكان، كما أنه عن طريق ملاحظة الارتفاع الكبير في أثمان المواد الغذائية وإيجار الأراضي الزراعية في انجلترا على إثر حروب نابليون في أوائل القرن التاسع عشر ، وتقدم ريكاردو بنظريته في الريع، كذلك فعن طريق ملاحظة حالات الكساد والرخاء أمكن القول بالقوانين التي تحكم تغير الأسعار في حالة من هاتين الحالتين.

هذا فيما يخص منهج البحث والدراسة في علم الاقتصاد، وفيما يخص أساليب الدراسة فتتمثل في:

1- **الأسلوب التاريخي:** يتمثل هذا الأسلوب في جمع الوثائق والمعلومات التاريخية المتعلقة بالجوانب المختلفة للظاهرة الاقتصادية مع الاهتمام بتسجيل التجارب التاريخية المختلفة وملاحظة طبيعة ما تنطوي عليه من تطوّر، وبهذا الأسلوب يمكن تسجيل وملاحظة الواقع التاريخي لظاهرة اقتصادية ما وأن نصل إلى بعض الفروض والمقدمات التي تعد نقطة البداية في الوصول إلى القانون أو النظرية الاقتصادية عن طريق الاستنباط، كذلك يمكن معرفة مدى فاعلية هذا الأسلوب من أجل الوصول إلى القوانين والنظريات الاقتصادية عن طريق الاستقراء ومدى اتصال كل من الطريقتين بالواقع، وقد استخدمت نظريات اقتصادية عديدة هذا الأسلوب كنظرية ماركس حول تطوّر التاريخ والوصول إلى المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي، ونظرية مالتس في السكان.

2- **أسلوب التحقيق:** يستخدم هذا الأسلوب عند الرغبة في بحث موضوع معين بشكل متعمّق، فقد تنشأ الحاجة إلى معرفة طبيعة العوامل التي تؤثر على هيكل استهلاك مجموعة معينة داخل المجتمع.

إنّ بحث مثل هذا الموضوع قد يتطلب لجنة ن الخبراء لتقوم بإجراء تحقيق حوله وبحث جوانبه العديدة عن طريق معرفة السلع والخدمات التي تستهلكها هذه المجموعة وأسعارها والعوامل الأخرى المؤثرة على هذا الاستهلاك، ويستخدم في ذلك الأسلوب العديد من الوسائل للحصول على المعلومات الخاصة بالفئة المستهدفة من التحقيق.

3- **الأسلوب الإحصائي:** يرتبط هذا الأسلوب بأهداف متعددة ذات صلة وثيقة باستخلاص القوانين والنظريات الاقتصادية، واختبار مدى اتفاقها مع الواقع، أي يقوم هذا الأسلوب على تجميع وإعداد البيانات المتعلقة بالجوانب المختلفة للظواهر الاقتصادية، فالدراسات الإحصائية تقوم بتجميع بيانات من الدخل أو الاستهلاك والادخار والاستثمار والأثمان والطلب والعرض بطريقة منتظمة، ولاشك أن هذه البيانات أهمية بالغة في تحديد طبيعة الظواهر الاقتصادية عن طريق وضع الفروض والمقدمات كما تستخدم الدراسات الإحصائية والأساليب الفنية في تحديد هذه الطبيعة بشكل كمي ومدى اتفاقها مع الواقع، وهو ما يعرف بنظرية "الارتباط"، وهذه النظرية تمكننا من معرفة طبيعة العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها وبين مستوى التشغيل وكمية النقود وغيرهما من العلاقات.

4- **الأسلوب الرياضي:** يساعد هذا الأسلوب على زيادة قدرتنا لتتبع ما تعنيه الفروض والمقدمات التي تبدأ بها الطريقة الاستنباطية من طرق البحث، ونلجأ إلى استخدام هذا الاسلوب عندما تتعقد وتتداخل الظواهر الاقتصادية، حيث يعتمد على هذا الأسلوب على الصيغ الرياضية والمعادلات الجبرية التي تتميّز بالسرعة والدقة وتتفادى الكثير من الأخطاء والخلط بين الظواهر الاقتصادية المختلفة.

الوحدة الثانية: المفاهيم الاقتصادية المحورية.

1- مفهوم الموارد الاقتصادية والندرة:

1-1- مفهوم الموارد الاقتصادية:

تعرف الموارد الاقتصادية بأنها كل شيء نافع (سلع أو خدمات) تحقق منفعة وتشبع حاجات الإنسان.

خصائص الموارد الاقتصادية:

- ✓ وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء يعتبره الفرد قادرا على إشباع الحاجة.
- ✓ النفعية أي يكون المورد نافعا، بمعنى قدرة الشيء على إشباع الحاجة.
- ✓ القابلية للاستخدام، أي يكون متاحا للاستخدام في إشباع الحاجات البشرية.
- ✓ الندرة، أي أن يكون المورد نادرا نسبيا، أي الكمية المتاحة منه لا تكفي لإشباع كل الحاجة إليه.
- ✓ أن يكون غير متخصص، بمعنى إمكانيّة توجيهه لإشباع أكثر من حاجة إنسانيّة، مثلا الأرض الزراعية مورد غير متخصص حيث يمكن استخدامه في زراعة القطن أو القمح أو استخدامها لبناء المساكن والمصانع.

1-2- مفهوم الندرة econimic scarcity:

يعد مفهوم الندرة أحد أهم المفاهيم التي يبنى عليها علم الاقتصاد وتتمحور حولها المشكلة الاقتصادية وهي:

- ➢ عدم قدرة وسائل أو الموارد أو عناصر الإنتاج أو السلع والخدمات والأموال على اشباع كل حاجات ورغبات الإنسان.
- ➢ وتعني أن الحاجات والرغبات تفوق الموارد، وتشير إلى الندرة النسبية تدل على أن الموارد الاقتصادية (السلع والخدمات) متوفرة بكميات تقل عن حاجات المجتمع ورغبات الأفراد، وهي تعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات

والاحتياجات وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، إذ يمكن أن تكون سلعة أولى أكبر بكثير من السلعة الثانية، لكن حاجة الأفراد للسلعة الأولى أكبر من السلعة الثانية وهنا تكتسب الندرة معناها النسبي.

➢ الندرة هي الندرة النسبية وليس المطلقة أي عدم التناسب بين ما توفر من موارد اقتصادية محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة واللامحدودة، وبالتالي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع حاجات الأفراد، وذلك لأسباب تتمثل في:

❖ المورد الاقتصادي موجود ولكن بكميات قليلة بسبب عدم أو سوء الاستغلال، بالإضافة إلى إمكانية نفاذ بعض الموارد بسبب عدم حكمة الإنسان في التصرّف اتجاه تلك الموارد.

❖ التطوّر في المجال الصحي مما أدّى إلى زيادة عدد السكان وذلك من خلال ارتفاع معدل الأعمال ونقص مستويات الوفيات بين الأطفال مما أدّى إلى عجز نسبي في الموارد الاقتصادية.

2- مفهوم الحاجات، مفهوم العرض والطلب:

2-1- مفهوم الحاجات:

يعرفها عاطف غيث أنها "حالة من التوتر أو عدم الإشباع يشعر بها فرد معين وتدفعه إلى التصرّف متجها نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع.

خصائص الحاجات:

- لانهائية ومتجددة.
- متنوّعة وتختلف في درجة أهميّتها، نجد حاجات مادية، حاجات معنوية، حاجات نفسية، اجتماعية، عقلية،... إلخ.
- متدرجة وإشباعها يسير وفق نظام ارتقائي.
- النسبية أي أنه هناك اختلاف وسائل إشباع الحاجات حسب الأفراد، كما تختلف من زمن إلى آخر.
- يتحقق من إشباعها المتعة والسرور.
- هناك حاجات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تؤدي كل منهما إلى الأخرى أو تحل محلها، وقد تتعارض بعض الحاجات مع بعضها البعض.

2-2- مفهوم العرض والطلب:

2-2-1- تعريف العرض:

➢ يعرف عرض السلعة أو الخدمة بأنه تلك الكميات المعروضة التي يستطيع المنتج ويرغب في بيعها عند سعر معين وفي وقت معين، وتنطوي فكرة العرض على أنه تيار من السلع (الخدمات) خلال فترة زمنية معينة، وليس رصيدا ولذا يحدث تفاعل واستجابة بين استعداد البائعين وبين العوامل المؤثرة على العرض خلال تلك الفترة الزمنية.

➢ ويعني كذلك الكمية المعروضة من سلعة ما عند ثمن معين وفي فترة زمنية وبهذا المعنى فإن الكمية المعروضة تختلف الكمية المنتجة حيث تقل الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة.

العوامل المحددة للعرض:

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

- ✓ **التقنية الفنية (المستوى الفني للإنتاج):** أي كلما تحسن مستوى العملية الإنتاجية نتيجة استخدام الآلات الحديثة واختراع طرق حديثة في الإنتاج أدى إلى تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج وزيادة حجم السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي يزداد العرض والعكس صحيح.
- ✓ **أهداف المؤسسات:** مثلا إذا كان هدف المؤسسة البيع أكثر لاكتساب مكانة أو أهمية أكبر في مجال الأعمال فهي تزيد الكمية المعروضة، عكس إذا كان الهدف تحقيق الأرباح.
- ✓ **أسعار عوامل الإنتاج:** فتغيّر أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج سيؤدي إلى زيادة أو نقص تكلفة إنتاج السلعة مما يؤثر على العرض منها.
- ✓ **الضرائب والإعانات:** هناك علاقة عكسية بين الضرائب والعرض في السوق، في المقابل كلما زادت الإعانات زاد العرض وكلما انخفضت قل العرض أي علاقة طردية.
- ✓ **تغيّر قيمة النقود:** يقصد بها تغيّر المستوى العام للأسعار، إذ انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى قلة العرض بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والعكس صحيح.
- ✓ **توقعات المنتجين:** فتوقع أسعار السلع التي سيتم عرضها في المستقبل يؤثر في عرض السلعة حسب الحالة المتوقعة

2-2-2- مفهوم الطلب:

- ➢ هو تلك الكمية من السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون في شرائها ومستعدون وقادرين على دفع الثمن المختلف من فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.
- ➢ هو عبارة عن الكميات التي يمكن شرائها من قبل الأفراد والمشاريع بأسعار معينة وفي فترة زمنية معينة، إذ يتكوّن الطلب من عنصرين: الرغبة والقدرة .

العوامل المحددة للطلب:

- ✓ **عدد المستهلكين:** العلاقة طردية بين عدد المستهلكين وطلب السوق ، فكما زاد عدد المستهلكين زاد الطلب عليها، والعكس صحيح.
- ✓ **سعر السلعة محل الطلب:** فالعلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعرها.
- ✓ **أسعار السلع الأخرى:** تتوقف أسعار السلع الأخرى على نوع السلعة فهناك (سلع بديلة، سلع مكملة، سلع مستقلة).
- ✓ **توقعات المستهلكين:** فتوقع المستهلكين عن أسعار السلع وجودتها في المستقبل يؤثر في طلبها.
- ✓ **أذواق المستهلكين:** أي الخلفية الثقافية والاجتماعية المؤثرة في القرارات الاستهلاكية، فالمستهلك يقوم باختيار سلع وخدمات لها علاقة مباشرة بالمستوى الثقافي والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

3- مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تكمن هذه المشكلة في تزايد وتجدد حاجات الإنسان ومحدودية الموارد الاقتصادية المتوفرة، فالإنسان دائما تدفعه غريزة أساسية ألا وهي الرغبة في الحصول على المزيد وتلبية الحاجات المتجددة.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

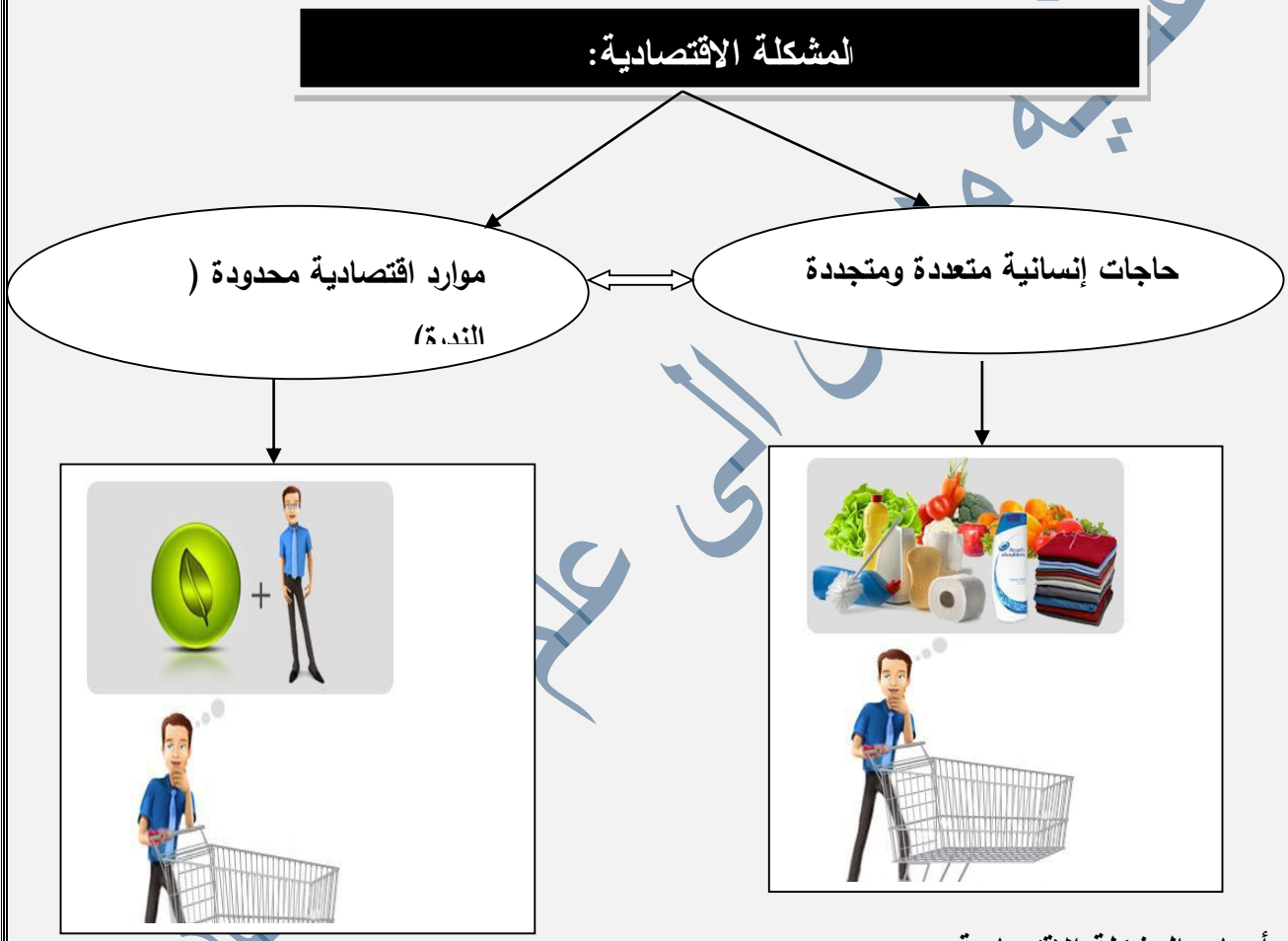

3-1- أسباب المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية عندما لا يمكن إشباع جميع الحاجات المتعددة والمتنوّعة والمتداخلة من خلال الموارد النسبية، وتكمن أسباب المشكلة الاقتصادية في:

أ- **الندرة:** يقصد بها الندرة النسبية أي عدم التناسب بين ما هو متاح من موار اقتصادية محدودة وبين حاجان الإنسان المتزايدة واللامحدودة، وبالتالي العجز عن تلبية جميع حاجات الأفراد.

ب- **كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها:** من أهم غرائز البشر هي العمل على اشباع الحاجات والرغبات المختلفة والعمل على إشباع حاجات أخرى كلما عمل على إشباع ما سبقها.

3-2- خصائص المشكلة الاقتصادية:

- ✓ **العمومية:** فالمشكلة الاقتصادية عامة زمانيا ومكانيا، وهو موجودة قديما وحديثا وذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر.
- ✓ **الديمومة:** فهي دائمة وأبدية، فالإنسان منذ أن خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة، والمجتمعات الحديثة تعاني منها، وكل المجتمعات سوف تواجه المشكلة مستقبلا.
- ✓ **التضحية:** لأن الحاجات دائما أكثر من الموارد، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها فلابد من جوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية، وعملية التضحية تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياته، وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

3-3- أركان المشكلة الاقتصادية: تعبر المشكلة الاقتصادية عن تعدد وتجدد الحاجات مقابل ندرة الموارد النسبية، وقد حددت في مختلف الأنظمة الاقتصادية بأبعاد وأركان رئيسية تتمحور حول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال	محتواه

ماذا ننتج؟ ⟵ سلم التفضيل الجماعي.	على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جدا من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية، وتختلف هذه القائمة من مجتمع لآخر
كيف ننتج؟ ⟵ تنظيم عملية الإنتاج	هنا تبدأ عملية اختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات، وهي الكيفية التي يتم عن طريقها مزج واستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. اختيار عناصر الإنتاج= اليد العاملة+رأس المال.
لمن ننتج؟⟵ توزيع الإنتاج	على من يتم توزيع السلع والخدمات، أي تحديد العرض والطلب.
كيف نضمن النمو الاقتصادي؟⟵ ضمان استمرار العملية الإنتاجية.	الاستخدام أمثل الطرق والوسائل والتي تضمن على المدى البعيد نموا واستمرار العملية الإنتاجية.

الوحدة الثالثة: الفكر الاقتصادي في القديم

1- الفكر الاقتصادي عند المصريين القدامى:

لقد عرف تنظيم دولة الفراعنة شكلا متميّزا في الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية، أين تعتبر أعظم الحضارات قديما من حيث التنظيم الذي كان سائد، وهذا بالرجوع إلى التراث التاريخي حول الحضارة، حيث أثبتت مختلف الأبحاث والدراسات وجود نظام اجتماعي واقتصادي متميز لدى الفراعنة، وبالحديث عن الفكر الاقتصادي في هذه الحضارة نذكر خصائص تميّزه بها، وهي:

- مثلت أحد الحضارات المائية (لوجود النهر الذي يعتبر هبة مصر ومحور أنشطتها وحضارتها).
- النشاط السائد كان النشاط الزراعي.
- المركزية، وجود دولة مركزية تملك وسائل الإنتاج الرئيسية، وتقوم بمهمات اقتصادية عليا، وتشغل الفلاحين المنظمين إلى مشتركات قروية.(المشترك الكمونه Commune عبارة عن وحدة إنتاجية في المجتمعات القديمة، حيث يملك أهل القرية مثلا الأرض التي تحيط بالقرية جزئيا أو كليا).
- ظهور تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة وتربية الحيوانات.
- استقرار الزراعة في حقول ثابتة، أصبحت تتميّز بالعمليات المتتالية للدورات من حرث وتحضير للأرض وغرس البذور والري في أوقات معينة.
- تنظيم أعلى للموارد المالية والبشرية، أي تقسيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والإشراف على يد الطبقة الحاكمة، فالدولة تنظم الإنتاج وتشرف على المحاصيل وتدير المخزون الغذائي، وتستخرج المواد الأولية من المحاجر والمناجم، كما تشرف على التجارة الخارجية.
- المنتجون هم الفلاحون الذين يعاد توزيع الأرض عليهم بشكل دوري، وزعيم القرية هو الصلة بينهم وبين الدولة، ويقوم بجمع الضرائب.
- سادت علاقات إنتاج مثلت صورة للعبودية المعممة، فقوة العمل للفرد العادي تحت تصرّف الملك.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

- كان النشاط التجاري نشاطا ثانويا وهامشيا، حيث كانت التجارة الداخلية محدودة النطاق وتتم بشكل دوري. (طغى طابع الاقتصاد الطبيعي والإكتفاء الذاتي).
- كان الاقتصاد قائما على نظام المقايضة، ثم الانتقال لاحقا إلى استخدام المعادن النفيسة، حيث أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساس سبائك الذهب، ثم جرى التدرج إلى أن تم التوصل إلى العمل بالنقود على شكل دراهم مسكوكة.
- الملكية والتوزيع: لقد كانت أملاك البلاد للدولة وكانت الرعية أيضا ملك لها، تتصرّف في حياتها وأرواحها كما تشاء، أي أن الدولة تملك الأرض ومن عليها وما في باطنها، فهي تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية (الأرض، اليد العاملة، الموارد الطبيعية).
- التجارة: كانت مصر سوقا عالميا خاصة في القرن السادس قبل الميلاد كونها تقع على مفترق طرق ونقطة التقاء بين الحضارات القديمة المختلفة، وقد بدأت التجارة أول مرة بالمقايضة العينية، وتطورت بإدخال أنماط إنتاج جديدة، وكان الفرعون هو التاجر الكبير الوحيد تقريبا للسلع والبضائع التي تدخل للسوق، وظهر رأس المال التجاري ورأس المال الربوي.

2- الفكر الاقتصادي في اليونان:

تميّز الممارسات الاقتصادية والخصائص عند اليونان بمجموعة من المميزات تتمثل في:

- الزراعة هي الصناعة الأساسية، والأسرة هي وحدة الإنتاج أما العبيد فهم قوة العمل، وهناك أسواق، والحرفيون معظمهم من العبيد.
- استعمال واستهلاك السلع والمواد الغذائية الأولية قليل جدا وضئيلا إلا لدى الأقلية الحاكمة، حيث كان بالنسبة لهذه الفئة الاستهلاك الأكبر في الخدمات التي يقوم بها العبيد، وقد كان سكان المدن يشترون المواد الغذائية والنبيد من الريف.
- كان النشاط الاقتصادي محدودا جدا، فرغم بلوغ الفكر اليوناني ذروة الإبداع في الفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسة فإن الاقتصاد لم يحظ بنصيب كبير، وقد وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، ونادرا ما نوقشت المشكلات الاقتصادية بصفتها الحالية، بل دارت الأفكار المتعلقة بها حول المشكلات المرتبطة بفكرة الدولة.
- كان الفكر الاقتصادي في خدمة السياسة، ولذلك مثل الاستدلال الاقتصادي جزء لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع.
- تعرّض الفلاسفة اليونانيين القدامى لبحث بعض المشكلات الاقتصادية لكنها ضلت قليلة لم تصل إلى وضع أسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات، فكان الفكر الاقتصادي اليوناني دراسة تابعة ومحدودة وهذا يفسر بعاملين:

أ- لم يدرس الفلاسفة المشكلات الاقتصادية لذاتها وكفرع مستقل بل جاءت دراستهم مرتبطة بالفلسفة السياسية والأخلاق.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

ب–الحضـــارة اليونانية كانت تعتمد على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة للإنتاج فارتبط العمل والإنتاج في ذهنهم بالعبودية، وتولد لديهم احتقار العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة باستثناء الزراعة.

وروا أن المواطن اليوناني يجب ألا يشغل نفسه بالنشاط الاقتصادي إذ يجب أن يتفرّع للمشاغل السامية (التأملات الفلسفية والسياسية).

3–2– الفكر الاقتصادي عند أعلام اليونان:

أ– **أفلاطون:** اهتم بالدرجة الأولى بالسياسة والفلسفة، ومن أهم أفكاره:

- **الأصل الاقتصادي للدولة:** حيث حلل أفلاطون أن أصل الدولة يرجع إلى عامل اقتصادي، إذ بيّن أن الدولة تنشأ من عجز الأفراد عن تحقيق الاكتفاء بأنفسهم ومن حاجاتهم الدائمة إلى عون الآخرين، فحاجات الإنسان متعددة ولابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباعها.
- **تقسيم العمل بين الأفراد في الدولة:** في كتابه " الجمهورية"بحث في مزايا تقسيم العمل، حيث اتجه نحو تقسيم الأعمال اليدوية والعقلية، فرأى أن تخصص كل شخص في مهنة واحدة واستند على حجتين:
  - **الأولى:** لكل شخص مواهبه وكفاءته الخاصة.
  - **الثانية:** تخصص كل شخص في مهنة يزيد من كمية الإنتاج ويحسن نوعيته.
- **تقسيم المجتمع إلى طبقات:** يرى أفلاطون أن الدولة يجب أن تكون مدينة صغيرة ذات عدد سكاني ضئيل وثابت حتى لا تتجاوز إمكانيات الجماعة الاقتصادية، ويجب إخضاع جميع الأنشطة لتنظيم دقيق.
- **الملكية الخاصة:** في دولة أفلاطون المثالية يوجد نوعان من التنظيم:

أ– إلغاء الملكية الخاصة: يشترط أفلاطون أن يعيش الحكام والجنود حالة مشتركة وألا تكون لهم ملكية فردية (وهدفه كان إبعاد طبقة الحكام والجنود عن الخضوع لإغراء المال).

ب– حرية الملكية الخاصـــة: يتيح أفلاطون لأفراد المنتجين أن يتملكوا الأموال ملكية خاصـــة، ولكن حرية هذه الملكية لا تكون مطلقة، فعلى الدولة أن تتدخل لمنع الفقر المدقع ولمنع الثراء الفاحش.

- **النقود:** يرى أفلاطون أن للنقود دورا تقم به في دولته، فرأى أن النقود أداة للتبادل.

ب– ***أرسطو***:

لقد كانت مساهمة أرسطو في الاقتصاد تفوق مساهمة أفلاطون، إذ يعتبر أول من استخدم كلمة "اقتصاد" بمعناها الصـــحيح، وأول من قام بتحليل بعض الظواهر والعلاقات الاقتصـــادية الهامة، انفرد بقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية، فجاء كتابه "**السياسة**" جامعا لأمور اقتصادية عدة.

أفكار أرسطو في الاقتصاد:

كان أرســـطو أكثر واقعية من أفلاطون وقدم أفكار اقتصـــادية تعرف في الوقت الحالي، وقد تمثلت أفكاره الاقتصادية في:

أ. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

➢ **الملكية:** تطرق أرسطو إلى موضوع ملكية الأموال، ونقد أفلاطون ورأى أن نظام الملكية الجماعية يؤدي إلى منازعات بين الأفراد ، فهو يدافع عن الملكية الفردية بحجة أنها كدافع للعمل، دعا إلى إدخال اعتبارات الأخلاق كتنمية الشعور بالمسؤولية لدى الملاك.

➢ **نطاق الاقتصاد:** يقسم أرسطو الاقتصاد إلى جزأين:

أ– الاقتصاد بالمعنى الخاص أو علم إدارة البيت: يقصد به الاقتصاد المنزلي المغلق الذي يعرف بالتبادل الطبيعي سواء كان بالمقايضة أو النقد وهوا الذي يستهدف مجرّد سد حاجة البيت. (وهو ما يعرف حاليا بمستوى التحليل الاقتصادي الجزئي)

ت–علم لعرض أي فن الاكتساب: يقصد به الاقتصاد التبادلي، القائم على أساس الإنتاج من أجل التبادل، وهو التبادل غير الطبيعي يستهدف مجرّد الربح وتراكم الثروة وخاصة في شكلها النقدي – تكديس النقود–

➢ **القيمة:** فرق بين نوعين من القيمة يكونان لكل سلعة من السلع.

أ– قيمة الاستعمال: قيمة الشيء الخاصة أو قيمته عند الاستعمال (الإشباع).

ب– قيمة المبادلة: قيمة الشيء في التبادل وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة.

➢ **النقود:** حدد أرسطو نشأة النقود ووظائفها، في ضوء شرحه تطور التبادل من شكله الطبيعي (سد الحاجة) إلى غير الطبيعي (لمجرد الربح)، أما وظائف النقود حسبه فتتمثل في:

- وسيطا للمبادلة: أي صلاحيتها للقيام بدور الوسيط بدل المقايضة.
- أداة لقياس قيمة السلعة:أي تحديد قيمة السلع.
- مخزنا للقيمة: أي أداة نحتفظ فيها بمدخراتنا.

➢ **الربا:** التبادل غير الطبيعي يستهدف تكديس النقود وعبر عنه أرسطو سوء استعمال النقود هو ربا (أي استخدام النقود نفسها لتكديس النقود) وهاجم هذا النظام على أساس كون النقود عقيمة.

3– عند الرومان:

بالرغم أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر اليوناني، إلا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها.

ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف ب "القانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية"، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتّع بما يملكه واستعماله فقط وإنما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون.

فقد تطرق الكتّاب الرومانيين لعلم الاقتصاد، ومن أمثلة هؤلاء فيما تعرض له " شيشرون" تفضيله المهن والحرف، فوضع سينسكا وشيشرون الزراعة في المقام الأول وبيّن عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

انتقادات كبيرة للفائدة ووصل الحد الذي شبهها بالقتل، أما "سنيكا" فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم.

- **الزراعة:** اهتم الرومانيون في البداية بالزراعة وحدها باعتبارها المصدر الأول للثروة، وبقيت الأنشطة عقيمة وغير منتجة ومحل احتقار، وكانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.
- **التجارة:** لم تكن محل اهتمام في البداية حيث انحصر النشاط التجاري بتبادل المنتجات الزراعية بالمنتجات الحرفية في المدينة، لكن مع توسع الحضارة الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكوّنت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحوّل ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.
- **النقود والفائدة:** ساد الاعتقاد عند الرومان (لاسيما رجال الكنيسة) بعقم النقود وكرهوا التعامل بها بالربا، أي استخدام النقود للحصول على الفائدة، ولكن مع نمو التجارة وتطور التداول النقدي أدّى إلى انتشار تقديم القروض بفائدة، وبدأت تظهر طبقة اجتماعية متميّزة تمارس التجارة والربا.
- **طبقات المجتمع:** أجاز القانون الروماني إستلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، وكانت الدولة تبيع أسرى الحروب للمواطنين، وبذلك كان المجتمع الروماني يقسم إلى طبقات.
- **الملكية:** أقر الرومان الملكية الخاصة المطلقة، وأقروا حق الفرد بأن يفعل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منها كما يشاء، كما أكدوا على أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون بحرية تامة دون أي تدخل من الدولة.

4- **عند العرب المسلمين:**

عندما كانت أوروبا تعاني من الظلمات والجهل، وسيطرة الكنيسة على مختلف جوانب الحياة وتعيش في اقتصاد مغلق، كانت الحضارة الإسلامية في بدايتها تنمو وتزدهر مع بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث عرفت بعصر النور وازدهرت العلوم المختلفة في الدولة الإسلامية التي استمدت أسسها ومبادئها من: تعاليم الدين الإسلامي، وتميزت الحياة في هذه المجتمعات عن غيرها في مختلف الأنظمة والأفكار عامة والنظام الاقتصادي بصفة خاصة، حيث تميّز الفكر الاقتصادي الإسلامي بمجموعة من المبادئ تمثلت في:

- الجمع بين الروح والمادة: فالدين الإسلامي قام على التوفيق بين الجوانب المادية والجوانب الروحية في مختلف أركانه، وكذا في مختلف مجالات والنشاطات والمعاملات الاقتصادية، بإقامة نظام عادل ورحيم، فإلى جانب ضرورة الإيمان بوحدانية الله تعالى نجد الزكاة ركن من أركان الإسلام من جانب مادي كضريبة على الثروة تعطى لفقراء من أموال الأغنياء، ومثلت أداة للنمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ومن جانب روحي هي تزكية النفس من البخل.
- الحرية الاقتصادية المقيّدة: إذ جعل الإسلام حق للمسلم في الحرية المطلقة في التملّك والتصرّف في ممتلكاته وممارسة الأنشطة الاقتصادية، كما شجع على العمل والإنتاج وترشيد الإستهلاك، وهذه الحرية مقيّدة بضوابط الشريعة الإسلامية فلا يجوز الغش أو الإحتكار، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي استثنائي ومحدود من أجل المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- الملكية المزدوجة: فالملكية في النظام الاقتصـــادي الإســـلامي هي ملكية مزدوجة، أي يمكن أن تكون ملكية خاصــة أو ملكية فردية، حيث يقر الإســلام الملكية الفردية ويعتبرها من طبيعة البشــر في حب المال والتملّك، إلا أنه قيّدها ببعض القيود الشرعية (التصرف بها وتملّكها بالطرق الشرعية)، أما الملكية العامة فقد أقرها على أســاس المصــلحة العامة ســواء كان ذلك في شــكل ملكية الدولة أو ملكية الجماعات ما دامت تراعي الإطار الشرعي.
- العدالة الاجتماعية: ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصــادي الإســلامي بالتوزيع العادل للثروة وعوائد الإنتاج على كافة عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية دون إجحاف أو تقصير.
- التوازن بين مصــلحة الفرد ومصــلحة الجماعة: فقد أقر الإســلام بمصــلحة كل منالفرد والمجتمع، فلا تهدر مصلحة الفرد باسم مصلحة المجتمع، والعكس صحيح أي لا تهدر مصلحة المجتمع باسم مصلحة الفرد، وإذا تعذر التوفيق بينهما فإن الإســلام يقر قاعدة عامة بمبدأ "تحمّل الضــرر الخاص لدفع الضــرر العام" أي تقديم المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

الوحدة الرابعة: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يدرس علم الاقتصــاد جزءا من الظواهر الاجتماعية، وهي الظواهر الاقتصــادية، فإعداد الدراســات الاقتصــادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية، يتطلّب التعرّف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضــاع الريف، في المقابل يكشــف تراث نشــأة علم الاجتماع خلال القرن التاســع عشــر والقرن العشرين عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي عند عدد من علماء الاجتماع الأوائل على غرار: ماكس فيبر، دور كايم، كارل ماركس.

فقد اســتخدم ماكس فيبر علم الاجتماع الاقتصــادي ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وبين الاقتصــاد من ناحية، ويشير بضرورة تبني المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التي توجد في المجتمعات البشرية، كما سعى إيميل دور كايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي، ولاسيما في قضــية تقســيم العمل وعلاقتها بنظريته التضــامن الاجتماعي، ويشــاركه ماكس فيبر الرأي حول ضــرورة إحلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بنظرية اقتصادية حديثة تكون أكثر اهتماما بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريخية والاقتصــاد التطوري، وعموما تم تحديج مفهوم علم الاجتماع الاقتصــادي في أوروبا خلال

القرن 19م وحتى ومنتصف الخمسينات من القرن العشرين، فعلم الاجتماع ينظر إلى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعي مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى، ويعتبره جزءا من النسق الاجتماعي العام.

لقد بيّن شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع فقال: " إن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرّف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرّف على الشكل الذي اختاروه، فعلم الاجتماع يقدم للاقتصاد المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي ، مثل دراسة حالة الفقر في الريف.

ومن هنا فإن علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع علاقة تكامل نابعة من تداخل الظواهر الاقتصادية مع الظواهر الاجتماعية.

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان:

يعبر علم السكان أو الديمغرافيا عن الدراسة العلمية للسكان من حيث خصائصهم الديمغرافية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية)، وحركتهم الديمغرافية (التوزيع السكاني، الوفيات والمواليد، الهجرة..)، وهذه الظواهر الديمغرافية ترتبط بشكل أو بأخر بالنظام الاقتصادي، فأبعاد دراسة السكان تمتد إلى الاقتصاد والمختلف الممارسات الاقتصادية، فالديمغرافيا تهتم بدراسة السكان، وباعتبار أن الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل الديمغرافيا هي التي تحدد شروطه الأساسية: القوى العاملة كما وكيفا، وكذلك حاجات الأفراد التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، ناهيك عن كيفية توزيع السكان توزيعا جغرافيا بما يتلاءم مع خصوصيات التنمية الاقتصادية المرسومة.

وعليه فإن أبحاث ودراسات علم السكان تغذي الاقتصاد من خلال بناء أسس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وتوزيع الموارد بناء على النتائج المتحصل عليها، كما أن للعوامل الاقتصادية تأثير في عملية توزيع السكان، لأن توزيعهم تتحكم فيه طبيعة الموارد وتوفر العمل.

ومن هنا فإن علاقة التكامل والتأثير تظهر بين علم الاقتصاد وعلم السكان لتحكم بعض الظواهر الاقتصادية في الظواهر الديمغرافية، مقابل تحكم هذه الأخيرة في أسس وآليات اقتصادية في المجتمع .

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ونتيجة للقطيعة الكاملة مع المراحل التاريخية السابقة، فالنظريات نشأت تدريجيا ونتيجة محاولات فكرية متتابعة، ومن ثم فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات الاقتصادية سواء في الواقع أو في الفكر بصفة عامة.

يعتمد علم الاقتصاد كثيرا في دراسته وتحليله للواقع الاقتصادي على الدراسات التاريخية التي تخص تطوّر الظواهر الاقتصادية عبر التاريخ ولهذا جاء تاريخ الوقائع الاقتصادية من أجل هذا الغرض على أساس أن الفهم الحقيقي للظواهر لا يمكن أن يكتمل إلا من خلال دراسة الظاهرة في سياق تاريخي، في المقابل علم التاريخ عندما يدرس البشر يلجأ إلى علم الاقتصاد لما يحتويه من قوانين تساعد في فهم سلوك الإنسان والظواهر التي تميّزه.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

ومن هنا فالعلاقة هي تبادل إذ أن علم الاقتصاد عند دراسته الظواهر الاقتصادية يتطلب استقراء لتاريخ الوقائع والظواهر في سياقها الكرونولوجي لفهم وتفسير الظواهر الحالية، في حين أن علم التاريخ يعتمد على علم الاقتصاد من أجل فهم كامل للطبيعة الاقتصادية للأمم أو مجتمعات معين في فترة أو حقبة تاريخية معينة يكون بصدد دراستها.

في الأخير نصل إلى أن علم الاقتصاد في دراسته وتحليله يستند على دراسات وأبحاث علوم أخرى، وفي المقابل يمنحها أسس لتفسير الظواهر الاقتصادية وتأثيرها على بقية الظواهر الاجتماعية، فالمجتمع بناء كلي يعمل على تكامل ميكانيزمات أنظمته المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها وهذا التكامل يحدد ترابط العلوم الأخرى فيما بينها، على غرار ترابط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وعلم السكان في ظل تداخل والتأثير المتبادل بين ما هو اجتماعي ديمغرافي وما هو اقتصادي، في المقابل يمثل التاريخ السياق الصحيح لفهم الظاهرة الاقتصادية.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

الوحدة الخامسة: المدارس الاقتصادية

1- المدرسة التجارية:

ظهرت المدرسة التجارية في القرن السادس عشر (16م) واستمرت حتى القرن الثامن عشر (18م) تعرف بالمركانتيلية، وكانت تمثل بعض فئات المجتمع كالتجار والأمراء، تتمحور حول " الثروة، وصناعتها"، إذ تشير الثروة إلى" المعدن الثمين" الفضة والذهب، تتلخص أفكار هذه المدرسة في ثلاث صيغ:

1- الصيغة المعدنية:

تقوم على اعتبار أن المعدن الثمين هو الثروة التي يجب على الدولة رفعه ومنع خروجه من البلاد، واعتمدت هذه الصيغة على مجموعة من الوسائل والآليات لزيادة الاحتياطي من المعدن، تتمثل في:

- تقوية أسطول الدولة البحري من أجل نقل المعدن الثمين من الخارج إلى الداخل (سواء عن طريق الغزو، النهب، التجارة).
- إقامة مراقبة جمركية صارمة لمنع تهريب المعدن خارج الدولة.

2- الصيغة النهائية:

وتقوم على اعتبار أن الوسيلة الأفضل لزيادة الثروة والاحتياط من المعدن الثمين هي إقامة صناعة قوية، خاصة مواد الزينة والترف، وتصديرها للخارج للحصول على المعدن، اعتمدت هذه الصيغة على الإجراءات الآتية:

✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الأولية مع شرط تصنيعها وإعادة تصديرها إلى الخارج.

✓ إعفاء السلع والبضائع الصناعية المصّدرة من الرسوم الجمركية مع شرط تحسين جودتها من أجل كسب أسواق جديدة.

3- **الصيغة التجارية:**

وتمثل هذه آخر صـــيغة انتهت إليها المدرســـة التجارية تهدف إلى زيادة احتياط المعدن الثمين وتحقيق ذلك عن طريق التجارة والملاحة البحرية، وتبنت التدابير الآتية:

✓ الحصول على ميزان تجاري أرجح أي الصادرات تزيد عن المستوردات برصيد ذهبي دائن أو موجب.

✓ تقوية الأسطول البحري وحصر التجارة الخارجية فيه.

✓ المطالبة بالحرية الاقتصادية على صعيد التجارة الخارجية.

لقد ركزت المدرســـة التجارية على الميزان النقدي في الصـــيغة المعدنية، وعلى الميزان التجاري في الصـــيغتين الصناعية والتجارية، فقد تمحورت حول: كيف يمكن تحقيق أكبر زيادة في عدد مصدري البضائع، وتخفيض عدد المشترين في الدولة إلى أدنى حد ممكن؟

2- المدرسة الطبيعية:

تعد المدرسـة الطبيعية أو الفيزيقراطية ثورة فكرية جاءت كرد فعل على المدرسـة التجارية ظهرت في القرن الثامن عشـر (18م) بفرنسـا مثلها أنصـار الطبيعة إذ أرادو أن يقيموا أسـس الاقتصـاد على المصـــدر الطبيعي للثروة أي الزراعة، وتعرف باســـم " مدرســـة الحرية الاقتصـــادية، ومن أفكارها الاقتصادية نذكر:

- يوجد قانون طبيعي وموضوعي في الحياة الاقتصادية على غرار القانون الطبيعي والموضوعي في الطبيعة.
- تعد القوانين الاقتصـــــادية مثل القوانين الطبيعية تماما، فهي قوانين منطقية وعقلانية وعفوية وحرة.
- يكشف عن القوانين الاقتصادية بأدوات معرفية مثل الاستدلال والاستنباط والاستقراء.
- يعد حق الملكية الخاصة حقا أساسيا من أجل إنتاج الثروة وسندا للنظام الاقتصادي.
- يجب ربط الحرية الاقتصادية بحق الملكية الخاصة لأن الحرية تعبر عن جوهر النظام الطبيعي وبالتالي عن جوهر النظام الاقتصادي.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

- تعد الزراعة القطاع الاقتصادي الوحيد المنتج للثروة لأنّها تزيد الثروة سنويا فضلا عن كون استهلاك السلع الزراعية لا يمنع تحديدها، و لا يؤثر سلبيا على مصدر إنتاجها.
- لا تنتج الصناعة والزراعة والنقل والتبادل أي ثروة لأن هذه القطاعات الاقتصادية لا تنمّي الثروة وإنّما تبددها أو تمنع تجديدها.
- ثروة المجتمعات تمثل حصرا في الإنتاج الزراعي أو ما يعرف " بالغلة الصافية" التي هي هبة من الطبيعة.

3- المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت هذه المدرسة في انجلترا نهاية القرن الثامن عشر (18م) وبداية القرن التاسع عشر (19م) نتيجة جهود مفكرين وعلماء أمثال " أدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس" الذين حاولوا حل المشكلات المتعلقة بالاقتصاد، وقد ركزت هذه المدرسة على الإنسان الناجح، المصطلح عليه"بالرجل الاقتصادي أو العقلاني" فهذه الفكرة كانت أساس الاقتصاد الكلاسيكي، أين ينظر للإنسان كوحدة اقتصادية رشيد بطبعه، حيث بنيت مقاربات هذه النظرية على أساس هذا التوجه تحت شعار" **دعه يعمل دعه يمر**"، وتجسدت أفكارها في الرأسمالية الصناعية الملخصة في الأبعاد الآتية:

- العمل هو مصدر القيمة والثروة.
- الثروة تمثل البضاعة، أو الأموال المادية، وتعد الزراعة والصناعة أهم النشاطات لأنّها تسد الحاجات الإنسانية.
- تعد التكنولوجيا وتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج أهم وسائل زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- يكون رأس المال على شكل أموال نقدية أو عينية كالآلات والأراضي، والصناعات هي شرط لتحقيق الربح.
- منفعة السلعة تنتج عن الطبيعة والعمل البشري، بينما قيمتها التبادلية تنتج عن العمل البشري فقط.
- الحرية الاقتصادية هي الجوهر في الإنتاج والاستهلاك والدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا لضرورة.
- قانون العرض والطلب أو الوفرة والندرة من يحدد الأسعار، والسوق حرة.
- المنافسة هي جوهر السوق والنشاط الاقتصادي برمته.
- للنقود وظائف أساسية متعددة، فهي وسيلة تبادل، ومقياس للقيمة، وأداة للاكتناز، ووسيلة دفع.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

4-المدرسة النيوكلاسيكية:

نشـأت هذه المدرسـة نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصـاد ظهرت في فترات متقاربة امتدت عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر (19م) والعقد الأول من القرن العشرين (20م)، ويطلق عليها اسم "المدرسة الحدية" وهي حركة فكرية وأكاديمية تحاول الاسـتمرار في نشـر مبادئ الليبرالية والنظام الاقتصـادي الرأسـمالي، وتنقسـم بدورها إلى عدد من المدارس مثل: (الكنزية، التوزان).

ومن مبادئ الفكر النيوكلاسيكي الاقتصادي نجد:

- التركيز على المفهوم الحدي أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية.
- الاهتمام بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي.
- افتراض أن الأفراد يتصـرفون تصـرّفا رشـيدا عند قياسـهم للمنفعة الحدية من السـلع والخدمات، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع المستقبلية.
- نادت بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- بناء التحليل الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي يسود فيها الاحتكار المطلق.
- حسب المفهوم الحدي الاقتصاد علم غير موضوعي بمعنى أنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة سيكولوجية.
- الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر.
- سـاهمت في جعل الظواهر الاقتصـادية قابلة للقياس من خلال اعتمادها على الأشـكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها.

الوحدة السادسة: الأنظمة الاقتصادية

1- النظام الرأسمالي:

1-1- تعريف النظام الرأسمالي:

الرأسـمالية حركة ظهرت في نهاية القرن التاسـع عشـر لتعريف نظام اقتصـادي واجتماعي متمحور حول الملكية الخاصـة، وهو نظام يشير إلى البحث المتواصل عن طرق جديدة للحصـول على ربح أكبر وإنتاجية أكثر لتحقيق التراكم على المدى البعيد، نشأ نتيجة:

- التطورات المتلاحقة التي شـهدتها أوروبا بصـفة عامة وبريطانيا بصـفة آخر كانعكاس للثورة الصـناعية خلال القرن التاسع عشر.
- الاكتشافات الجغرافية الجديدة التي أدت إلى اشباع وفتح المجال أمام التجارة الخارجية.
- ارتفاع الحركة التجارية الدولية وظهور البنوك.
- تطوّر التنظيم الصناعي.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

1-2- خصائص النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس التي تميّزه عن غيره، وتتمثل في:

- الملكية الخاصة لمختلف عناصر الإنتاج: أي سيطرة القطاع الخاص على مختلف النشاطات الاقتصادية أما دور الدولة فيكمن في توفير الرعاية والأمن وتوجيه النظام الاقتصادي.
- الحرية: اعتمد النظام الرأسمالي على الحرية التامة دون قيود أو حدود تحت شعار " دعه يعمل اتركه يمر".
- المصلحة الخاصة: فالفرد في ضوء النظام الرأسمالي يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية أولا بعدها تأتي مصلحة الجماعة.
- المنافسة: أي التنافس بين المتعاملين الاقتصاديين في السوق.

1-3- عيوب النظام الرأسمالي:

- تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة إلى التوزيع السيء للملكية الخاصة بين أفراد المجتمع، حيث تظهر أقلية تحوز جانبا كبيرا من ثروة المجتمع، في حين لا تحوز الأغلبية إلا القليل من هذه الثروة وتحصل أغلبية السكان على نسبة ضئيلة من الدخل القومي.
- إن الحريات التي يكفلها النظام الرأسمالي حريات شكلية وليست حقيقة نتيجة لسوء توزيع الدخل وما يؤدي إليه من تفاوت الفرص، فحرية العمل تعتبر مكفولة للجميع من الناحية الفعلية بحيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية وشغل المراكز الوظيفية العالية.
- لا يؤدي نظام الأثمان إلى تحقيق الاقتصاد الكامل في توزيع الموارد.

2- تشكل وبروز الاحتكار والإسراف مما يضر بفئات من طرف فئة صغيرة تستحوذ على سلعة أو خدمة وتحتكرها بهدف تحقيق الربح.**النظام الاشتراكي:**

2-1- تعريف النظام الاشتراكي:

هو نظام قائم على فلسفة الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي لتحقيق المصلحة العامة، وكلمة الاشتراكية فتدل على "تشارك جميع الأفراد في خلق الثروة وتوزيعها من خلال تملكهم بشكل جماعي لوسائل الإنتاج".

2-2- خصائص النظام الاشتراكي:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية التي تتحقق في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاج ذات سعة اقتصادية كبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج وتتخذ الملكية الاجتماعية صورة الملكية العامة، وهي ملكية الدول وتظهر في شكل قطاع عام وملكية تعاونية.
- الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج: وتتم عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، مما يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية لخدمة المجتمع.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

- التوجيه الاقتصادي للموارد القومية: يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن خطة اقتصادية قومية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كما ونوعا وبين الإستهلاك بغية التغلّب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل: يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في شكل أجور ومرتبات نقدية حسب عمل كل فرد.
- هدف النظام الاقتصادي: يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميّتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجري إنتاجها حسب أهميّتها وضرورياتها وتحدد أنماطها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.
- التخطيط الاقتصادي الشامل لمشكلة الاقتصادية: يقصد به حصر الموارد الإنتاجية للمجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب أهميّتها من خلال هيئة التخطيط المركزي.

2-3- عيوب النظام الاشتراكي:

- تنعدم في ظل النظام الاشتراكي حرية المستهلكين في اختيار السلع اللازمة لإشباع حاجاتهم طبقا لمعاييرهم الخاصة في التفضيل.
- تضطر هيئة التخطيط، وهي تقوم بتوجيه موارد المجتمع إلى الإستعانة بعدد كبير من الأفراد، وكمية هائلة من الموارد ، وهذا تبذير لبعض موارد الدولة البشرية والمادية حيث يمكن استخدامها في مجالات أكثر إنتاجية.
- يشرف على الخطة الاقتصادية للدولة عدد قليل من الموظفين، الأمر الذي يطبع عملهم بنوع من البيروقراطية والتقاعس في اتخاذ القرارات، خاصة إذا كانت من القرارات التي تنطوي على التغيير، فهم يحشون الخطأ والمسؤولية والتعرّض لفقد وظائفهم، وذلك كلّه يصيب جهاز التخطيط المركزي بالجمود وعدم المرونة.
- يقوم على النظام الاشتراكي على تركيز الإمكانيّات الاقتصادية القومية في يد الحكومة الأمر الذي قد يؤدي إلى تركيز القوة السياسية والاستبداد في حكم الجماعة.

3- النظام الإسلامي:

3-1- تعريف النظام الإسلامي:

هو النظام الاقتصادي الذي يركز على اكتساب الثروة والدخل والتصرّف بهما انفاقا واستثمارا وفق القواعد المستمدة من الدين والعقل أي بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث نشأ بظهور الإسلام ويقوم على الإلتزام بالإسلام منهجا وتطبيقا.

3-2- خصائص النظام الإسلامي:

لا يشبه الاقتصاد الإسلامي أنواع الأنظمة الاقتصادية الأخرى (الرأسمالي،الاشتراكي) لأنّه نظام يعتمد بشكل رئيسي ومباشر على الشريعة الإسلامية.

د عطية مدخل الى علم الاقتصاد

– الاعتماد على العقيدة الإسلامية، إذ يعتمد النظام الإسلامي على الإسلام في صياغة مبادئه وقوانينه وكافة القواعد والتشريعات الخاصة به.

– يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق، أي يحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية والصفات الحميدة، كالصدق والأمانة ومراعاة الحلال في كافة الأنشطة الإقتصادية.

– يعد الاقتصاد الإسلامي قريبا من الواقع ، أي يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة في الأفراد، ولا يعتمد على أية تقديرات أو خيالات غير حقيقية، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

– الاهتمام بالشمولية، لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالأمور المالية والمادية فقط، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس مثل العمل وما يتعلق به من ضروريات الحياة.

3-2- مبادئ النظام الإسلامي:

– فرض الزكاة وتحديدها نوعا وكما.

– تحريم جميع أنواع الاستغلال وأشكاله مثل الاحتكار.

– تحريم الاسراف والتبذير والترف.

– تنظيم المعاملات التجارية والمالية فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والمعاملات المصرفية وتحريم كافة أنواع الربا.

الوحدة السابعة: مفاهيم وقضايا اقتصادية معاصرة

العولمة الاقتصادية هي ظاهرة عالمية تتمثل في تكامل الأسواق والاقتصادات حول العالم. تؤثر هذه الظاهرة على حياة الأفراد والدول بشكل عميق، مما يجعلها واحدة من أهم القضايا الاقتصادية في العصر الحديث. تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على مفهوم العولمة الاقتصادية، خصائصها، فوائدها، تحدياتها، وتأثيرها على الاقتصادات المختلفة.

– **تعريف العولمة الاقتصادية** :العولمة الاقتصادية هي عملية تزايد الترابط والتكامل بين اقتصادات الدول من خلال:

– تحرير التجارة الدولية.

– تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– تطور التكنولوجيا والابتكارات.

– انتقال العمالة ورأس المال عبر الحدود.

– خصائص العولمة الاقتصادية:

– التحرير التجاري :إزالة الحواجز الجمركية وتشجيع التجارة الحرة.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

- التكامل المالي :ترابط أسواق المال والبورصات.
- الشركات متعددة الجنسيات :دورها البارز في قيادة التوسع الاقتصادي العالمي.
- الثورة التكنولوجية :تأثير التكنولوجيا على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.
- **فوائد العولمة الاقتصادية:**
- زيادة النمو الاقتصادي :تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للدول.
- تحسين الوصول إلى الأسواق :تمكين الشركات من التوسع عالميًا.
- تعزيز الابتكار :تبادل الأفكار والتكنولوجيا.
- خلق فرص عمل :جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **تحديات العولمة الاقتصادية:**
- التفاوت الاقتصادي :زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- فقدان السيادة الاقتصادية :اعتماد الدول على الأسواق الخارجية.
- الأزمات المالية العالمية :انتقال الأزمات بسرعة بين الاقتصادات.
- التدهور البيئي :استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط.
- **تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية:**
- الإيجابيات:
- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحسين البنية التحتية.
- نقل التكنولوجيا.
- **السلبيات:**
- الاعتماد على الاقتصادات الكبرى.
- التهميش الاقتصادي لبعض القطاعات المحلية.
- أمثلة على العولمة الاقتصادية:
- الشركات متعددة الجنسيات :شركات مثل Google و Appleالتي تعمل في عدة دول.
- الاتفاقيات التجارية الدولية :مثل اتفاقية التجارة الحرة (NAFTA) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.(WTO)
- الأسواق المالية العالمية :مثل بورصة نيويورك وبورصة طوكيو.

2-اقتصاد المعرفة

- اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي يعتمد على إنتاج المعرفة واستخدامها كمورد أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. في هذا الاقتصاد، تلعب الابتكار والتكنولوجيا والتعليم دورًا محوريًا في تحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية.

د. عطية مدخل الى علم الاقتصاد

- **تعريف اقتصاد المعرفة** :اقتصاد المعرفة يشير إلى نظام اقتصادي تكون فيه المعرفة المحرك الأساسي للنمو والإنتاج. يعتمد على:
- البحث والتطوير.
- الابتكار التكنولوجي.
- التعليم والتدريب.
- البنية التحتية الرقمية.
- **خصائص اقتصاد المعرفة:**
- الاعتماد على التكنولوجيا :استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاجية.
- التركيز على البحث والتطوير :الاستثمار في الابتكار.
- التعليم المستمر :تعزيز مهارات الأفراد لمواكبة التطورات.
- البنية التحتية الرقمية :أهمية الإنترنت والشبكات في تعزيز الأعمال.
- **فوائد اقتصاد المعرفة:**
- زيادة الإنتاجية :تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.
- تعزيز التنافسية :دعم الشركات للابتكار والتوسع.
- خلق فرص عمل جديدة :خاصة في القطاعات التقنية.
- تطوير الصناعات الإبداعية :مثل البرمجيات والإعلام.
- **التحديات:**
- الفجوة الرقمية :عدم تكافؤ الوصول إلى التكنولوجيا.
- التكاليف العالية :الاستثمار في البنية التحتية والبحث.
- التغير السريع :الحاجة إلى التكيف مع الابتكارات.
- الخاتمة :اقتصاد المعرفة يمثل فرصة كبيرة للدول لتحسين اقتصاداتها، ولكنه يتطلب استثمارات ضخمة في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية لتحقيق النجاح.

3-الدولة والاقتصاد

الدولة تلعب دورًا أساسيًا في تنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية. يتفاوت هذا الدور من دولة إلى أخرى بناءً على السياسات الاقتصادية المتبعة.

دور الدولة في الاقتصاد: دور الدولة يشمل وضع السياسات الاقتصادية، تنظيم الأسواق، تقديم الخدمات العامة، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- أدوار الدولة في الاقتصاد:
- التخطيط الاقتصادي :وضع الخطط لتحقيق النمو.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد

- التنظيم والإشراف :مراقبة الأسواق ومنع الاحتكار.
- توفير البنية التحتية :مثل النقل والطاقة والتعليم.
- العدالة الاجتماعية :تحقيق توزيع عادل للثروة.
- **أنواع السياسات الاقتصادية:**
- السياسة المالية :إدارة الإنفاق والإيرادات العامة.
- السياسة النقدية :التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة.
- السياسة التجارية :تنظيم التجارة الخارجية.
- **فوائد تدخل الدولة:**
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :مواجهة الأزمات.
- تعزيز التنمية المستدامة :التركيز على البنية التحتية والتعليم.
- حماية المستهلك :ضمان الجودة والأسعار.

في الأخير فإن علم الاقتصاد ليس مجرد دراسة أكاديمية، بل هو أداة لفهم الواقع الاقتصادي وصياغة الحلول للتحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات. فهو يقدم الإطار النظري والعملي لفهم كيفية توزيع الموارد النادرة لتحقيق أقصى منفعة، ويبرز أهمية اتخاذ قرارات رشيدة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبهذا تنبع أهمية علم الاقتصاد كذلك من دوره في تحليل الديناميكيات المعقدة للأسواق، وفهم التفاعل بين العرض والطلب، وصياغة السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو والاستقرار. كما يلعب الاقتصاد دورًا محوريًا في مواجهة الأزمات المالية والبيئية والاجتماعية التي تعصف بالعالم الحديث.

من خلال استيعاب هذا العلم، يتمكن الأفراد من فهم أفضل لآليات السوق وتأثير السياسات الحكومية على حياتهم اليومية. كما يتيح للحكومات وضع خطط اقتصادية متوازنة تُسهم في تحسين جودة الحياة والحد من التفاوت الاقتصادي. في نهاية المطاف، يبقى علم الاقتصاد أداة ضرورية لبناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة، تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

د. عطية مدخل إلى علم الاقتصاد